الأمم المتحدة

A/69/638

الجمعية العامة

Distr.: General
4 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم المعلومات المرفقة المتعلقة بذكرى مرور ٢٢ عاما على صدور دستور جمهورية أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، ”تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها“.

(توقيع) مظفر مدراخيموف

111214 111214 14-66454 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

دستور أوزبكستان: ٢٢ عاما

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، تحتفل أوزبكستان بذكرى مرور ٢٢ عاما على صدور قانونها الأساسي: الدستور.

فعلى مدى السنوات الماضية، أرست الإصلاحات الدستورية المتتالية التي أُدخلت على نمط الإدارة العامة في البلد أساسا قانونيا متينا للتطوّر الديمقراطي ولإقامة مجتمع مدني حر.

وتحظى حقوق الإنسان وحرياته بالقيمة الأعلى في إطار الدستور، وهذا هو الأساس الذي انبنى عليه الإطار القانوني الحكيم الذي وُضع لتنظيم العلاقة بين المواطن والدولة والمجتمع.

وكان من الخطوات الهامة التي اتُّخذت سنُّ عدد من القوانين لمواصلة تعزيز أنشطة البرلمان ذي المجلسين وإعطاء النوّاب على جميع المستويات ومن جميع الأحزاب السياسية دورا أكبر في استعراض واعتماد القوانين واللوائح، وكانت النتيجة أنه لم يعد من الممكن اعتماد أي وثيقة دون الأخذ بآراء واقتراحات المجموعات البرلمانية.

وقد اعتمد برلمان أوزبكستان ١٦ مدوّنة وأكثر من ٧٠٠ قانون، وصدّق على أكثر من ٨٠ صكا دوليا لحقوق الإنسان.

وبموجب الدستور، يقوم تنظيم الحكومة وأدائها لوظائفها على مبدأ تقاسم السلطة. وتلتزم أفرع الحكومة، التشريعي والتنفيذي والقضائي، بمبدأ فصل السلطات.

وقد اضطُلع بأعمال موضوعية لمواصلة تحسين النظام القانوني والقضائي، ولإقامة قضاء مستقل. وقد انطوى ذلك على الخطوات المحددة التالية:

- أنشئت محاكم متخصصة في المجالات الجنائي والمدني والتجاري. وأنشئت آلية لاختيار موظفي السلك القضائي المؤهلين.
- أنشئت اللجنة العليا للمؤهلات كهيئة خاصة تابعة لرئيس أوزبكستان معنية باختيار القضاة والتوصية بتعيينهم.

- في عام ٢٠٠٨، ألغيت عقوبة الإعدام ونُقلت سلطة الإذن باحتجاز الأشخاص من المدعين العامين إلى المحاكم.

- عملا بمبادئ العفو والإنسانية، باتت توقّع عقوبات السجن المؤبد أو المطوّل بدلا من عقوبة الإعدام. والسجن المؤبد هو أقصى عقوبة ممكنة، وبالتالي فهي لا تُستخدم إلا للمعاقبة على نوعين من الجرائم: جريمة القتل مع سبق الإصرار بالاقتران مع ظروف مشدِّدة، وجريمة الإرهاب. وفي أوزبكستان، لا تُطبّق هذه العقوبات على النساء، أو من تقل أعمارهم عن ١٨ عاما في وقت ارتكاب الجريمة، أو الرجال فوق سن الستين.

- عُدّل تصنيف نحو ٧٥ في المائة من الجرائم التي كانت مصنفة كجرائم خطيرة أو شديدة الخطورة لتصبح مصنّفة كجنح أو جرائم أقل خطورة.

- استُحدثت عقوبات بديلة عن الحرمان من الحرية. فقد أُلغيت العقوبات السالبة للحرية بالنسبة إلى ٢٦ فعلا إجراميا.

- أصبحت التشريعات التي تحدّد عناصر ٥٣ فعلا إجراميا تشمل عملية مصالحة تستند إلى القيم الوطنية.

- تم تقصير المدة الزمنية المسموح بها للتحقيق والاحتجاز بدرجة كبيرة، وأصبحت هناك مهلة زمنية محدّدة يتعيّن أن تنظر المحاكم في القضايا في غضونها.

- باتت هناك عقوبات غير سالبة للحرية تطبّق على جرائم الإضرار بالممتلكات الناتجة عن الجرائم الاقتصادية.

- أصبحت التشريعات تنصّ على ”قاعدة ميراندا“. فبات لكل فرد الحق في الحصول على الخدمات القانونية من لحظة احتجازه. وتُضمن استقلالية الأعمال القانونية المهنية، كما يُضمن حصول المتهمين على خدمات محامي دفاع مؤهل.

وقد كان لتطبيق الأيديولوجية الإنسانية في مجال العدالة الجنائية وإنفاذ القانون أثر إيجابي على صعيد استقرار الحالة الاجتماعية – السياسية ومعدّلات الجريمة في أوزبكستان.

ومن المهم بصفة خاصة تأكيد أن السياسات الاجتماعية التي نفذتها أوزبكستان في السنوات الأخيرة قد أحدثت تحسّنا كبيرا في مستوى معيشة الشعب الأوزبكي ونوعية حياته.

ففي عام ٢٠١٣، ارتفع الدخل الحقيقي بنسبة ١٦ في المائة، بينما ارتفعت متوسطات المرتبات الشهرية والمعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي ومنح التعليم بنسبة ٢٠,٨ في المائة.

ويمثل متوسط المعاشات التقاعدية في أوزبكستان حاليا ٣٧,٥ في المائة من متوسط الأجر الشهري. ويُنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٤١ في المائة هذا العام.

ومن الجليّ أن الإصلاحات المدروسة بعناية التي يجري استحداثها من هذا القبيل تمثل خطوة هامة صوب إعمال المبدأ الذي نسترشد به، ألا وهو مبدأ ''الانتقال من الدولة القوية إلى المجتمع المدني القوي''.

وينشئ دستور جمهورية أوزبكستان أساسا قانونيا متينا لحماية حقوق المواطنين في مجالات الصحة والتعليم والملكية.

فقد أقيم نظام موحد لتقديم رعاية صحية مجانية عالية الجودة تفي بأعلى المعايير الدولية.

ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أنه نتيجة للتدابير الواسعة النطاق المتّخذة لحماية صحة الناس عن طريق تجهيز النظام الصحي بأحدث التكنولوجيات ومواصلة تعزيز إجراءات الوقاية من الأمراض، ارتفع متوسط العمر المتوقع في أوزبكستان من ٦٦ سنة إلى ٧٣,٥ سنة إجمالا، وإلى ٧٥ سنة عند النساء.

وفي إطار برنامج وطني، استُحدث نظام لتوفير ١٢ سنة من التعليم المجاني الإلزامي استنادا إلى نمط السنوات الدراسية التسع التي تليها مرحلة أعلى تمتد لثلاث سنوات.

والسمة الرئيسية لهذا النموذج هي أنه بعد إنهاء تسع سنوات من التعليم العام، يدرس الطلّاب لمدة ثلاث سنوات في المدارس الثانوية الأكاديمية والكليات المهنية المتخصصة. وبالإضافة إلى الإلمام بالمواد الاعتيادية التي تدرّس في هذه المؤسسات، يكوّن كل خريج معرفة متخصصة في اثنين أو ثلاثة من المجالات المطلوبة في سوق العمل.

وقد بني لهذا الغرض أكثر من ١ ٥٠٠ مدرسة ثانوية أكاديمية وكلية مهنية. وتؤدي مؤسسات التعليم العالي وظائفها وفقا للمعايير التعليمية الوطنية والدولية.

ووفقا للبنك الدولي، يعدّ معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة في أوزبكستان من أعلى المعدّلات في العالم، حيث يبلغ ١٠٠ في المائة تقريبا.

وفي الوقت الحالي، هناك أكثر من ٠٠٠ ٨٠٠ ١ طفل يمارسون ما يربو على ٣٠ رياضة بصورة منتظمة، وهو ما يمثل ١,٤ مرة عددهم في عام ٢٠٠٣. وتجدر الإشارة إلى أن ١١٣ ١ منشأة لرياضة الأطفال قد أقيمت في السنوات العشر الماضية.

ووفقا للأمم المتحدة، يخصَّص أكثر من ٣٥ في المائة من ميزانية الدولة في أوزبكستان للتعليم.

ولعل المكاسب التي تحققت على مدى السنوات الـ ٢٣ الماضية بما شهدته من تنمية مستقلة تعطي صورة واضحة للتغييرات الهائلة التي حدثت في جمهوريتنا. فخلال هذه الفترة، تضاعف حجم اقتصاد أوزبكستان ٤,١ مرات.

وقد كان للتحسين المستمر للإطار القانوني والتنظيمي وتهيئة الظروف اللازمة لتحرير المجتمع ومناخ الأعمال دورٌ هام في تعزيز نموّ اقتصادنا بصورة مطّردة ومستدامة وفي الارتقاء بمستوى المعيشة.

ويتمثل الأساس القانوني لهذا الإنجاز، أولا وقبل كل شيء، في الضمانات التي يكفلها الدستور لدعم الأعمال الصغيرة وتشجيع إقامة المشاريع الخاصة. وفي العام الماضي وحده، افتُتح في أوزبكستان أكثر من ٠٠٠ ٢٦ من مؤسسات الأعمال الصغيرة، ليصل مجموع هذه المؤسسات إلى ٠٠٠ ١٩٠ بنهاية العام.

وتمثل مؤسسات الأعمال الصغيرة ٢٣ في المائة من حجم الإنتاج الصناعي، وكل الخدمات السوقية المنتَجة تقريبا، و ١٨ في المائة من الصادرات، و ٧٥ في المائة من العمالة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

ويجري بذل الجهود للحد من التفاوت بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحسين مستوى معيشة شعبنا، بات نشاط بناء المساكن المريحة المجهزة بجميع التسهيلات يمثل ممارسة معتادة في المناطق الريفية. وخلال السنوات الأربع الماضية، أقيم أكثر من ٠٠٠ ٢٣ مترل وأكثر من ألف مشروع اجتماعي للبنى التحتية في ١٥٩ مستوطنة ريفية. وبانتهاء هذا العام فقط، سيكون قد أُنجز بناء ما يربو على ٠٠٠ ١٠ مترل مستقل مصمم وفقا للنماذج القياسية.

ويعمل في أوزبكستان حاليا أكثر من ٠٠٠ ٨ منظمة غير حكومية غير تجارية. وخلال السنوات الثلاث الماضية، تضاعف حجم التمويل المخصّص من الصندوق العام لدعم المنظمات غير الحكومية غير التجارية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المعتمدة لدى برلمان أوزبكستان.

وتوجد مراكز ثقافية وطنية للقوميات والإثنيات الموجودة في البلد التي يزيد عددها عن ١٤٠. وتقدم هذه المراكز مساهمة قيمة في حفظ وتشجيع وتعزيز ثقافات هذه القوميات ولغاتها وعاداتها وتقاليدها.

ووُضع الأساس التنظيمي والقانوني لتعزيز وسائط الإعلام. ونتيجة لذلك تضاعف عدد وسائط الإعلام المطبوعة مرة ونصف خلال السنوات العشر الماضية، وتضاعف عدد وسائط الإعلام الإلكترونية سبع مرات، ليصل المجموع الكلي إلى أكثر من ١ ٣٠٠. وتمثل القنوات التلفزيونية والإذاعية غير الحكومية نسبة ٨٧ في المائة من هذه المنافذ الإعلامية.

وإن مسار التنمية المستقلة الذي تتبعه أوزبكستان، استنادا إلى تاريخها الثري وقيمها الوطنية، لجديرٌ بالاعتراف الدولي، وهو سيبوّئ أوزبكستان مكانا بارزا في المجتمع الدولي.

ومما لا شك فيه أن دستور الدولة هو انعكاس لمكانتها ومركزها. ومن هذا المنطلق، فإن القانون الأساسي، الذي هو انعكاس لإرادة وروح وضمير وثقافة الشعب، يشكل أساسا متينا للمستقبل المشرق الذي ينتظر القوميات والأعراق التي تعيش جنبا إلى جنب في أوزبكستان كأسرة واحدة.